

## ليبيا: قرار دمج قوة "الردع" في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن جهود حكومة الوفاق الوطني الرامية إلى دمج الميليشيات والجماعات المسلحة في قطاع الأمن يجب ألا تغفل سجل الجماعات المسلحة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فمحاولة حكومة الوفاق الوطني الأخيرة لإدماج قوة "الردع"، وهي إحدى الميليشيات، على جدول الرواتب الحكومية في قوات الأمن الموحدة، سيمكّنّها من ارتكاب مزيد من الانتهاكات، ما لم يصاحب ذلك إجراء عمليات تدقيق ومراقبة ومساءلة قوية.

في 7 مايو/أيار، أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قرار رقم 555، بحل قوة "الردع" في طرابلس، والمعروفة أيضاً باسم "قوة الردع الخاصة"، ودمج الميليشيا في قوة أمنية جديدة تسمى "جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب". ووفقاً للمادة 13 من هذا قرار، سيتم دمج جميع أفراد وممتلكات قوة "الردع"، بما في ذلك الأسلحة والمعدات، في "جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب" الذي أنشئ حديثاً.

وقالت منظمة العفو الدولية: بالنظر إلى أن ميليشيات ليبيا المتنافسة تصطدم مع بعضها البعض على فترات متقطعة، وتعمل خارج نطاق القانون، فهناك حاجة واضحة لقيام قطاع أمن موحد لتوفير حالة أمن أفضل لليبيين. لكن دمج أفراد الميليشيا، بشكل أعمى، في قوات مؤسسية دون ضمان تحقيق المساءلة عن الانتهاكات السابقة من شأنه أن يهدد باستمرار تلك الانتهاكات؛ وأنه بإعتبار عدم وجود عمليات تحقق فعالة لضمان التدقيق وتحقيق المساءلة، فينبغي أن تسحب حكومة الوفاق الوطني المرسوم المذكور. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - بما في ذلك عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة - التي قامت بها قوة "الردع". وباعتبارها قوة أمنية معترف بها رسمياً، فقد قامت حكومة الوفاق الوطني منذ سنوات بسداد مرتبات جميع أفرادها، وقدمت لها المعدات والزي الرسمي، ولكنها لم تبذل جهداً يذكر لضمان الإشراف القضائي على أعمالها.

وأضافت منظمة العفو الدولية قائلة: يجب على حكومة الوفاق الوطني ضمان تمكين النيابة العامة من أداء دورها في التحقيق في ادعاءات الجرائم التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة، بما في ذلك تلك التابعة لحكومة الوفاق الوطني. وإلى أن تتمكن النيابة العامة من إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الشكاوى المرفوعة ضد أعضاء قوة "الردع"، وجميع الميليشيات، والإشراف على السجون ومراكز الاحتجاز، فإن دائرة الإفلات من العقاب والمعاملة السيئة ستستمر.

## عمليات اختطاف من أجل الحصول على فدية

تقوم قوة "الردع" بانتظام باعتقالات تعسفية، واختطاف الأشخاص من منازلهم وأماكن عملهم. فقد أظهر البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية أن الضحايا كانوا مستهدفين، على ما يبدو، بسبب أصلهم الجهوي، أو آرائهم السياسية المفترضة، أو مهنتهم أو ثروتهم المفترضة، من أجل الحصول على فدية نقدية. ففي 14 يوليو/ تموز 2017، على سبيل المثال، اختطف أفراد ملثمون من قوة "الردع" فتحي، وهو محرر عقود يبلغ من العمر 55 سنة، من مكتبه في حي بن عاشور في طرابلس، واحتجزوه في سجن معيتيقة، على مشارف طرابلس الشرقية، لمدة 45 يوماً. وتوفي فتحي بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه. وقال شقيقه الطيب لمنظمة العفو الدولية إنه في حين كان فتحي في السجن، اتصلت العائلة بمكتب النائب العام، الذي زودهم برسالة موجهة إلى قوة "الردع" من أجل زيارته في السجن، "وعلى الرغم من أننا حصلنا على رسالة من النائب العام، إلا أن قوة "الردع" منعت والدتي من الوصول إليه عندما حاولت زيارته". وبعد ثلاثة أسابيع، سمحت قوة "الردع" لزوجته فتحي بزيارته. وعندما رآته سألتها عن دفتر الشيكات الخاص به، ثم كتب شيكاً بمبلغ 195 ألف دينار لبيبي (139,958 دولاراً أمريكياً) لأحد أفراد قوة "الردع". ثم أفرج عن فتحي بعد ثلاثة أيام، إلا أنه كان مريضاً ومنهكاً. ففي خلال فترة احتجازه، منعت قوة "الردع" من الحصول على دواء مرض السكري الذي ساهم في وفاته، بعد أقل من ثلاثة أشهر، حسب قول طبيب فتحي لعائلته.

## عمليات الاختطاف لترهيب المنتقدين

كما استخدمت قوة "الردع"، في بعض الأحيان، عمليات الاختطاف كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على المعارضين. ففي 8 سبتمبر/أيلول 2017، قام رجال ملثمون مسلحون من هذه القوات بجمع عائلة إبراهيم جضران، آمر حرس المنشآت النفطية، وهو وشخصية سياسية معروفة؛ فأخذوا ستة من أفراد عائلة جضران أسرى، رجلاً وامرأتان وطفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات وطفل رضيع يبلغ من العمر ثلاثة أشهر. وأفرجت قوة "الردع" عن النساء والأطفال بعد عشرة أيام، لكنها استمرت في احتجاز الرجلين في سجن معيتيقة دون توجيه تهمة، أو إمكانية الاتصال بعائلتهما أو محاميتهما. وقال خالد جضران، الذي كان شقيقه فارس من بين المعتقلين في ذلك اليوم، لمنظمة العفو الدولية إنه تحدث إلى معتقلين سابقين في سجن معيتيقة قالوا له: "إنهم محتجزون في ظروف لا إنسانية، فالزنائين مكتظة. وبالكاد يحصلون على طعام أو ماء، وظروف المرافق الصحية فظيعة". وأضاف خالد يقول إن عائلة جضران اتصلت بمكتب النائب العام للحصول على المساعدة، الذي أخبرهم في البداية أنه ليس بوسعهم فعل الكثير، لكنه قد زدوا الأسرة، في نهاية المطاف، برسالة موجهة إلى قوة "الردع" يطلب فيها نقل المحتجزين إلى مكتب النائب العام لإجراء تحقيق. كما قال خالد لمنظمة العفو الدولية: "أرسلنا محامياً [قوة الردع]، ليطلب منهم التحدث إلى المحتجزين، لكنهم طلبوا منه المغادرة، وأنه إذا ما عاد، فسيضعونه في الداخل مع المحتجزين".

كما استخدمت قوة "الردع" عمليات الاختطاف لترهيب وتهديد كل من ينتقد الميليشيات والجماعات المسلحة. فكان علاء، وهو مقيم سابق في طرابلس، نشطاً على فيسبوك، ومنتقداً لسيطرة الميليشيا على طرابلس. فاخطفته قوة "الردع" في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، واقتادته إلى سجن معيتيقة، حيث احتجز وتعرض للضرب مراراً لمدة 15 يوماً، إلى أن وقّع على إفادة يعد فيها بالتوقف عن انتقاد الجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وذلك وفقاً لما أخبر به منظمة العفو الدولية، عبر الهاتف من البلد الذي يسعى لطلب اللجوء إليه. كما قال علاء للمنظمة: "في اليوم الذي أطلقوا فيه سراحي، أجبروني على توقيع التزام بالألا أتحدث أبداً مرة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي. وأخبروني أنه إذا قلت شيئاً مرة أخرى، حتى وإن كان شيئاً عابراً، فسيقطعون رأسي".

## خلفية

أنشئت " قوة الردع الخاصة" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 224 لعام 2013، للعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، بمهمة تأمين الأمن ومكافحة الجريمة في طرابلس. ويقود القوة عبد الرؤوف كارة، الذي يعرف بأنه ملتزم بعقيدة التيار السلفي المدخلي. وبحلول 2014، أثبتت قوة الردع نفسها كواحدة من أكبر وأقوى الميليشيات في طرابلس، حيث تعمل في الواقع كقوة أمنية للمدينة. فاعتقلت أشخاصاً للاشتباه في تهريبهم أو بيع الكحول أو المخدرات، أو أنهم أعضاء في تنظيم "الدولة الإسلامية" المسلح، أو ارتكبوا جرائم نيابة عن جماعات مسلحة منافسة.

و في 2016 ، أيدت قوة "الردع" حكومة الوفاق الوطني ، وفي العام التالي عززت قوتها من خلال السيطرة على مجمع معيتيقة، الذي يضم أكبر سجن في غرب ليبيا، والمطار الوحيد الذي يعمل في طرابلس. وفي [تقرير](#) صدر في [إبريل/نيسان 2018](#) ، وجد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن معظم الرجال والنساء والأطفال المحتجزين في السجن، البالغ عددهم 2600، كانوا محتجزين بدون أي إجراءات قضائية، وأن العديد منهم عانوا من حالات عنف وتعذيب، وحرمان من العلاج الطبي، على أيدي محتجزهم.